



هل أشعلت الحرب في أوكرانيا حرباً على الطاقة؟

د. شاهر إسماعيل الشاهر

د. ذو الفقار علي عبود

2023/4/7

52



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات المندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002

تقدير موقوف

هل أشعلت الحرب في أوكرانيا حرباً على الطاقة؟

د. شاهر إسماعيل الشاهر

أستاذ الدراسات الدولية في جامعة صن يات سين / الصين

Sh.alshaher77@gmail.com

د. ذو الفقار علي عبود

كلية الاقتصاد – جامعة طرطوس / سوريا

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وإنما تعبر عن وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تقدير
موقف

كان تكتل أوبك بلس قد قرر في تشرين الأول من العام الماضي ٢٠٢٢، خفض إنتاج النفط الخام بنحو مليوني برميل يومياً، حتى نهاية العام الحالي ٢٠٢٣.

وكانت التوقعات تشير إلى أن التكتل سيحافظ على هذا المستوى من التخفيض، إلا أن خطوة إضافية اتخذها التكتل، بإعلانه تخفيضاً جديداً طوعياً، اعتباراً من أيار المقبل وحتى نهاية ٢٠٢٣.

هذا الإعلان عن التخفيض الطوعي يشمل تخفيض السعودية لإنتاجها من البترول الخام بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً، والإمارات بمقدار ١٤٤ ألف برميل يومياً، وروسيا بواقع ٥٠٠ ألف برميل يومياً وذلك من متوسط مستوى الإنتاج وفقاً لتقييمات مصادر ثانوية لشهر شباط.

ويعني ذلك أن روسيا مددت الآن خفض إنتاجها من النفط للمرة الثانية بعد التمديد الأول الذي أعلنته في شباط والذي كان سيتمدد إلى حزيران فقط.

أما العراق فأعلن بأنه سيخفض إنتاجه النفطي طواعية بواقع ٢١١ ألف برميل يومياً، والكويت ١٢٨ ألف برميل يومياً، وسلطنة عمان بواقع ٤٠ ألف برميل يومياً، والجزائر بواقع ٤٨ ألف برميل يومياً، وكازاخستان بواقع ٧٨ ألف برميل يومياً.

تأتي هذه التطورات بعد أن انخفضت أسعار النفط في آذار من العام الماضي ٢٠٢٢ إلى أدنى مستوى لها في نحو ١٥ شهراً بسبب الاضطرابات في القطاع المصري، ورغم أن الأسعار تعافت نسبياً في الأسبوع الماضي، إلا أن خام برنت لا يزال أدنى من مستوى ٨٠ دولاراً للبرميل.

لقد سادت توقعات باتجاه انخفاض أسعار النفط منذ تموز من العام الماضي ٢٠٢٢، نتيجة ترجيح تراجع نمو الاقتصاد العالمي في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات الدولية، لكن قرارات مجموعة أوبك بلس بتخفيض إنتاج النفط لأول مرة، صعّدت بأسعار النفط في السوق الدولية لتصل إلى ٩٣,٣ دولاراً للبرميل لخام برنت، ونحو ٨٧,٧ دولاراً للبرميل من الخام الأميركي.



وعلى الرغم من أن سوق النفط العالمية اتخذت اتجاهاً معاكساً في اليوم التالي لقرارات "أوبك بلس"، حيث انخفضت الأسعار بنسبة طفيفة، ووصلت إلى ٩٣,١ دولاراً للبرميل لخام برنت، و٨٧,٥ دولاراً للخام الأميركي، إلا أنها عادت للارتفاع من جديدة بنهاية الأسبوع الذي صدر فيه القرار.

وهنا تبرز عدة تحليلات بخصوص قرارات أوبك بلس المتعلقة بخفض إنتاجها من النفط بنحو ٢ مليون برميل بدءاً من تشرين الثاني ٢٠٢٢ الماضي وحتى نهاية هذا العام ٢٠٢٣، ثم قرارها بالتخفيض الطوعي اعتباراً من أيار وحتى نهاية هذا العام، ويمثل هذا التخفيض إضافةً إلى التخفيض السابق ما نسبته ٤٪ من حجم الإنتاج اليومي العالمي من النفط.

قد تكون قرارات تكتل أوبك بلس مستندة إلى توقعات بتراجع نمو الاقتصاد العالمي خلال ٢٠٢٣، بحدود ٢,٩٪، وهذا ما ذكره صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في تموز من العام الماضي ٢٠٢٢ عن آفاق الاقتصاد العالمي.

إلا أن محللين آخرين اعتقدوا أن خفض الإنتاج من قبل أوبك بلس قد يؤدي إلى عودة أسعار النفط مرة أخرى لتتجاوز سقف ١٠٠ دولاراً للبرميل، خاصة مع قدوم فصل الشتاء في أوروبا.

لقد أدى رد الفعل الأميركي والأوروبي على قرار أوبك بلس الأول، إلى تضخيم حجم القرار وخاصةً لجهة تبني السيناريو الذي يتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي مواجهة التضخم.

الإدارة الأميركية اعتبرت أن قرار أوبك بلس هو بمثابة تحد لها، أما الاتحاد الأوروبي فسارع لإقرار حزمة إضافية من الإجراءات الاقتصادية ضد روسيا، والتي تضمنت فرض سقف أعلى لسعر النفط الروسي.

وكان الرد الروسي بالإعلان عن عدم بيع النفط للدول التي تنضم لقرار الاتحاد الأوروبي الخاص بتحديد سقف أسعار نفطها أو حتى تويده.

محللون آخرون اعتقدوا بأن قرار أوبك بلس صدر بهدف تحقيق استقرار أسعار النفط في السوق الدولية عند معدلات تتراوح ما بين الـ ٨٥ والـ ٩٥ دولاراً للبرميل سعياً نحو الحفاظ على إيرادات لدول



المنتجة للنفط، واستعداداً لأي وضع من شأنه أن يؤدي إلى تراجع في أسعار النفط، كما حدث بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ عندما حصل انهيار في أسعار النفط وتهاوت إلى حدود ٣٠ دولاراً للبرميل.

أما مؤيدو نظرية نهاية النظام العالمي أحادي القطبية فقد روجوا أن القرار ما هو سوى مؤشر من المؤشرات الدالة على بداية تشكل نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ومن الخيارات التي اقترحها بعض الساسة والاقتصاديين في الولايات المتحدة، أن تلجأ الإدارة الأميركية لتعويض النقص في إنتاج النفط من خلال السوق الفنزويلية، وهذا ما يستدعي رفع العقوبات الأميركية عنها، وفي نفس الوقت إبرام الاتفاق النووي مع إيران، وتهدئة الأوضاع في ليبيا ومناطق الصراع التي تعدّ مناطق إنتاج نفط أو غاز، بهدف زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية، وبالتالي تهدئة الأسعار.

فيما ذهب آخرون إلى أن حالة الركود في الاقتصاد العالمي، قد تكون فرصة للولايات المتحدة ودول أوروبا لإعادة ترتيب ملفاتها في مجال الطاقة، وإيجاد بدائل لمواجهة التحدي الروسي وتكتل أوبك بلس.

لقد استخدمت روسيا ملف النفط والغاز بعد اندلاع حربها في أوكرانيا في إدارة صراعها مع الولايات المتحدة وأوروبا، وخاصة بعد ردة الفعل الهستيرية الغربية، والتي لم تقف عند حدود فرض إجراءات اقتصادية معادية لروسيا، ومصادرة أصول روسية تقدر بنحو ٣٠٠ مليار دولار، بل وصل الأمر لاستصدار قرار من محكمة الجنايات الدولية باعتقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وكان ثمة إجراءات مؤقتة في أوروبا لترشيد استهلاك الطاقة، مع مراجعة الخطوات التي اتخذت للاستغناء عن الطاقة الأحفورية، والتفكير في العودة إلى خيار الطاقة النووية، من أجل توفير احتياجات أوروبا من الوقود، ومواجهة التحدي الروسي، كما قامت كل من بريطانيا وهولندا، بفرض سقف لأسعار الطاقة للمستهلكين في البلدين، بهدف ضمان استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لديهما.

ولجهة تداعيات قرارات تكتل أوبك بلس على الدول العربية، فإن تخفيض إنتاج النفط سيكون له تداعيات متباينة على الدول العربية، ففي الوقت الذي أدى فيه ارتفاع أسعار النفط الخام إلى تحسن المؤشرات المالية للدول العربية المصدرة للنفط، جاء قرار أوبك بلس ليزيد من ارتفاع أسعار النفط أو يحافظ عليها في حدود ٨٥ دولاراً للبرميل في المتوسط، وهي نتيجة جيدة لهذه الدول.



لكن هذه الدول بالمقابل سوف تدفع فاتورة ارتفاع معدلات التضخم في السوق الدولية، لكونها دول مستوردة لكثير من احتياجاتها التصنيعية والغذائية والاستهلاكية، رغم أن الفارق سيكون لصالحها في ظل استمرار ارتفاع أسعار النفط.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فإنها ستكون الطرف المتضرر لأن موازنتها سوف تتحمل آثاراً سلبية مضاعفة، من جهة زيادة فاتورة الواردات الخام والسلع الأخرى، وخاصة في الدول التي يواجه فيها الأفراد أعباء معيشية متزايدة، دون وجود برامج حماية اجتماعية مناسبة، أو برامج وصناديق لتقليص الفجوة بين الأجور والأسعار.

أما الدول العربية الأشد تأثراً فهي الدول التي تعاني بالأساس من أزمات اقتصادية، ولديها برامج منتظرة للتمويل من صندوق النقد الدولي.

فارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية سيكون أحد المبررات لرفع الأسعار محلياً في تلك الدول، وهو ما سيؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات بالنسبة للأفراد في هذه الدول.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

